المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/04/2014

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين تنظم يوما دراسيا حول المدرسة المواطنة

في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة مكناس – تافيلالت و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وانطلاقا من الوعي المشترك بالنهوض بالتربية على حقوق الانسان و تحرير الطاقات المحلية للإبداع التنظيمي و الأدبي في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس تافيلالت يوم الجمعة 11 أبريل 2014 بالمركز الجهوي لمهن التربية و التكوين بمكناس يوما دراسيا حول " المدرسة المواطنة :نحو ترسيخ مؤسساتي"، اللقاء الذي ترأسه السيد مدير الأكاديمية بمعية السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس – بولمان حضره السادة : مدير المركز الجهوي لمهن التربية و التكوين بمكناس، رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية ، أعضاء اللجنة الجهوية للإشراف و تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة بين الأكاديمية و المجلس الوطني لحقوق ، رؤساء مصالح تدبير الحياة المدرسية بكل من نيابات مكناس و الحاجب و إفران ، السادة ممثلو هيئة التفتيش، مديرات و مديرو المؤسسات التعليمية ، منشطوا أندية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى ممثلي جمعيات آباء و أمهات و أولياء التلاميذ.

بعد استقبال المشاركين و المشاركات، رحب السيد مدير الأكاديمية بالحاضرات والحاضرين مذكرا بسياق هذا اللقاء المندرج في إطار تفعيل اتفاقية التعاون و الشراكة الموقعة بين الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة مكناس تافيلالت و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعلاقة به أشار مدير الأكاديمية السيد محمد جاي منصوري أن "إرساء المدرسة المواطنة واستنبات ثقافة حقوق الإنسان بفضاءاتها ، وما يرتبط به من صيانة المؤسسات التعليمية وحمايتها من كل مظاهر العنف والسلوكات والممارسات المنحرفة يشكل مدخلا استراتيجيا من مداخل إصلاح منظومة التربية والتكوين وذلك عن طريق التنزيل الميداني لكل المواثيق والإعلانات والعهود الدولية في مجال حقوق الإنسان والتي صادق عليها المغرب، وكذا التفعيل الأمثل للاستراتيجيات والتوجهات الوطنية ذات العلاقة بالموضوع".

و في كلمة للسيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس – مكناس، أكد السيد عبد المجيد المكني على الدور الرائد الذي تضطلع به الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين لجهة مكناس – تافيلالت من خلال انخراطها الفعلي والجاد في تنمية مجال التربية على ثقافة حقوق الإنسان، والمتمثل في إحداث أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وكذا مراكز الاستماع وتعميمها على المؤسسات التعليمية، السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أكد على أن : "هذا اليوم الدراسي – بما يشكله حضور الفعاليات الحقوقية الجهوية و الكفاءات التربوية فيه من رمزية، وبما ينتظر منه من خلاصات وتوصيات وتدابير للعمل– يعد حلقة أساسية مشجعة في مسلسل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية ، وهو المسلسل الذي لا يمكننا إلا أن ننخرط فيه بقوة وإيجابية وأن نعمل على إنجاحه في إطار مأسسة المدرسة المغربية المواطنة".

بعد ذلك انقسم اللقاء إلى ورشتين للتشاور وتبادل وجهات النظر في إطار نهج تشاركي في تدبير الشأن التربوي خصوصا في ما يتعلق بإيجاد السبل الناجعة والكفيلة للاشتغال على مفهوم المدرسة المواطنة في تفاعل مع المحيط من أجل مأسسة فعلية ودائمة. و لعل ما ميز منتوج الورشة الأولى هو تقاسم التجارب في مجال التربية على حقوق الإنسان في أفق بناء رؤية مشتركة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان عبر مدخل المدرسة المواطنة، و هو نفس المنتوج المنتظر من الورشة الثانية مع تحديد المقاربات التي يمكن اعتمادها لبناء رؤية مشتركة حول المدرسة المواطنة.

وانتهى الاجتماع على وقع تبادل عبارات الارتياح لما أتاحه هذا اللقاء من تبادل لوجهات النظر وما أثمره من توصيات هامة وذات بعد استراتيجي في الارتقاء بمؤسساتنا التعليمية بالجهة، مع التأكيد على ضرورة التأسيس لمنهجية عمل جديدة وراقية، مبنية على إعمال المقاربة التشاركية والاقتراحية والنظرة الاستراتيجية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

http://www.meknespress.com/articles/details/4466/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85.html

متابعات

يا حارس الأختام...لم تعد لوزارة العدل مهام؟

النقيب عبد الرحيم الجامعي

قبلنا بؤس الانتظار، فلماذا لا يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مُهمة صياغة وبلورة خلاصات الميثاق الوطني لإصلاح العدالة في نصوص وقوانين يتقدم بها مثلما فعل بالنسبة للقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية ولقانون المحكمة العسكرية مؤخرا، أو كما فعل بالنسبة لمراجعة القانون الجنائي الذي تدارسه منذ مدة؟

فمن الواضح أن دينامية المجلس الوطني أضحت لها نتائج ملموسة أقوى من تلك التي لوزارة العدل، مثلما تأكد خلال الهيئة اجتماع الهيئة العليا ، إذ لما لم تستطع هذه الأخيرة حتى فتح الحديث في موضوع تلك النصوص، تقدم المجلس برؤية واقتراحات عملية، وجدتها الهيئة العليا ذريعة للتهرب من مواضيع ذات أهمية كبرى تتعلق بالقضاء العسكري وبالمحكمة الدستورية.

إن عرض هذا النموذج كحدث مهم مرتبط بتاريخ عمل الهيئة العليا، يثير تساؤلات حول مآل ميثاق إصلاح العدالة لسنة 2013، وحول سبب تأخير وزارة العدل وحارس الاختام إطلاق تفعيله، ولماذا ونحن قريبون من السنة الأولى لإعلانه لم يزل برنامج بلورته والبدء في تطبيقه معلقا في مكاتبها.

لقد كان من المفروض أن تؤسس للميثاق لجنة تتبع ومواكبة مستقلة ومتخصصة، وألا تضع وزارة العدل يدها لوحدها على ملف الميثاق وعلى متابعته، وهي تعلم أن ولايتها على السلطة القضائية وعلى القضاء، الجالس منه والواقف، قد انتهت وكان عليها من باب الحكامة السياسية ألا تتكلف هي بملف العدالة بعد إعلان الميثاق، مادام أن عمل الهيئة وخلاصاتها كانت تعني وتقول صراحة ومن خلال توجهات الملك ومنطلقات الدستور وتطلعات المجتمع السياسي والحقوقي، أن وزارة العدل توقفت طاقاتها عن صياغة وصناعة أي إصلاح، بل لم تعد لها أية أهلية لا في تنفيذ برامجه لأن الفاعلين في ميدان القضاء والعدالة بعد تاريخ طويل انتهوا فيه إلى ما أعلنه الملك رسميا من ضرورة إنجاز مهمة الإصلاح مخالفة لسابقاتها في الشكل وفي المضمون وفي الطبيعة، ومن هنا يأتي مبرر القول بأن تاريخ وزارة العدل أصبح وراء الميثاق وأحكامه، ولم يعد بالتالي أي مبرر لا سياسي ولا دستوري لبقائها .

لم تظهر بكل أسف، لا أمام الرأي العام ولا أمام المتتبعين للشأن القضائي وبعد الإعلان عن الميثاق في يوليوز من السنة الماضية، إلا شارات خطيرة ومخيفة لا يحكمها أي منطق، منها استعمال اليد الحديدية من طرف وزارة العدل للضرب المعنوي لجسم القضاة وجسم المحامين، ومنها استعمالها بعض الأصوات من الجسم القضائي عرف التاريخ أنها ناصرت الاستبداد والشطط ولم تتورع في تلطيخ سمعة القضاء ، حيث سمحت لها بتقديم النصح والتظاهر بتملك المبادرة وكأنها تستغفر ربها من معاصيها وآثامها، ومنها عرض الوزارة لوثيقتين أساسيتين ومهمتين وهما النظام الاساسي لرجال ونساء القضاء، والقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في أجواء مشحونة بصراع مكشوف مع القضاة ودون استشارات واسعة مع كل مثلي جمعياتهم، وبمنطلق وبمنطق وتصورات أعضاء المجلس الأعلى للقضاء في حلته القديمة والذين تغلب على عدد منهم النظرة الذاتية اللاافقية الضيقة، وعلى البعض الأنانية التي تجعلهم يدافعون عن مراكزهم الخاصة خرقا للدستور ولروحه وفلسفته وما عبرت عنه خطب الملك في الموضوع.

بقية ص 20

يا حَارس الأخـتَام... لم تعد لوزارة العدل مَهــام؟

تابع ص1

إن منطق وزارة العدل وحارس الأختام، ينذر بعواقب غير حميدة، لأنه منطق يتجه اليوم عكس التيار، فقد كان الجميع ينتظر أن يتحول ميثاق إصلاح العدالة إلى عقد تاريخي وأساسي بين كل الاطراف، دون حسابات ضيقة ودون أن يسقط في منطق سياسوي يفرغه من جديته وجَدواه، وأن يكون فرصة ينتصر فيها حس شعب ومصير وطن على إحساس مسؤول أو توجه حزبي، من خلال القطع مع سلوك وزارة العدل الثابت في صناعة المراسيم والمشاريع في مكاتب مغلقة بعيدا عن كل شفافية وعن الأطراف المهتمة، ولأنه ثانيا منطق ضد التاريخ لأن مؤسسة المجلس الاعلى التي يترأسها وزير العدل بالنيابة وهو من السلطة التنفيذية، هي اليوم من تولت دون إذن، محاولة تحضير تطبيق الميثاق، وهي حسب الدستور لا يمكنها أن تصنع للمستقبل نظام القضاة الأساسي والدستور يمنعها من صياغته وحتى اقتراحه بحمولة الاستقلال الحقيقي للقضاء، لأن الوزارة والمجلس الحالي معها في الأصل غير مستقلين وغير قادرين أن يمارسا مهام للمستقبل بعقلية الماضي، بعيدا عن الأنا وعن الذاتية وعن أفق حماية مصالح ذات علاقة بأجيال الماضي المتعارض مع شباب القضاة وطموحاتهم، ورغبتهم في جعل مؤسسة المجلس الاعلى للسلطة القضائية جهاز حماية القيم وليس حماية الاشخاص، وضمان الاستقلال وليس تأصيل التبعية والوصاية ...

أما ما ينتظره الرأي العام من البرلمان في دورته الربيعية الاولى وفي مجال العدالة، فهو مُساءلة الحكومة بشدة ووضوح عن عدد من القضايا الاساسية ومنها مُساءلتها عن سَبب سُكوتها عن مصير الميثاق، وعن تأخير عَرض مقترحات قوانين تأصيل الشفافية ومحاربة الفساد والمحاسبة القضائية للقضاة ولمساعدي العدالة، وعرض القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون العدل العسكري، وقانون العفو ومرسوم معاهد تكوين المحامين ومراسيم أساسية تتعلق بالنظام الاساسي للقضاة والمجلس الأعلى لسلطة القضائية والمحكمة الدستورية، وبتعديل قانون السجون ومرسوم يتعلق بمجانية القضاء والإعفاء من الرسوم القضائية ...وكذا قانون إلغاء عقوبة الاعدام والمصادقة على البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

يُنتظر مِنَ البرلمان كذلك أن يُسائل الحكومة عن مَوقع القضاء الاداري وعن أسباب التضييق عليه وعلى قضاته ومحاصرة قراراتهم ومُحاسبتهم بسبب آرائهم ومساهماتهم العلمية، وعن سبب عدم تَنفيذ الاحكام الصادرة ضد الدولة ومؤسساتها العمومية، وسَبب السكوت عن تأسيس مجلس الدولة الذي جاء به خطاب ملكي قبل أكثر من عشر سنوات ...

يَنتظر الرأي العام من البرلمان أن يُسائل الحكومة عن سياستها الجنائية والسجنية والعقابية وعن الاوضاع في السجون، وعن مصير المحكومين من قبل المحاكمة العسكرية نتيجة الخلط بين ما هو مجال عام ومجال المخالفات ذات الطبيعة العسكرية...

إن ميثاق الاصلاح بعد إعلانه ورغم ما عليه من انتقادات، لم يعد ملكا لوزارة العدل ولا مجالا خاصا بصلاحيات وزير العدل، ولم يعد متحفا نزوره ونعرض معلقاته على الاصدقاء بالاتحاد الاوربي وعلى مجلس حقوق الانسان بجنيف..... فالمغاربة يحتاجون اليوم لمن يحترمهم وليس لمن يمارس عرض الأزياء الجميلة أمامهم.

فيا ممثلات ويا ممثلي الأمة،

أيها البرلمانيون أيتها البرلمانيات ،

من حقنا أن نطالبكم بالنيابة عنا في مساءلة الحكومة.

ومن واجبكم مطالبة الحكومة بأن تجيبكم الأجوبة الصريحة والحقيقية، فإن امتنعت فما عليكم إلا أن تطالبوها بحذف وزارة العدل من قائمة وزاراتها، فمن أجل العدالة يمكن مع MALREAUX أن نقول Une guerre peut etre juste quand elle sert : une cause noble

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

العيون

ورشة تدريبية بالعيون في مجال حقوق الإنسان

30/3/16

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، خلال الفترة بين 14 و 18 أبريل الجاري الورشة التدريبية السابعة في مجال حقوق الإنسان لفائدة منظمات غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان وممثلي المؤسسات والمصالح العمومية بالأقاليم الجنوبية. وذكر بلاغ للجنة أن هذه الورشة ستنصب حول أهمية الإستدماج الوجداني لقيم ومبادئ حقوق الإنسان ومعرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان واليات الحماية الوطنية والدولية والإقليمية وذلك من خلال تقاسم المعارف والمهارات وتشكيل السلوك.

وأشار إلى أن هذه الورشة تسعى إلى تمكين المتكونين من تقنيات الرصد والتتبع وتقنيات إنجاز التقارير، حيث سيتم استحضار اخر التقنيات والأساليب العلمية والعملية المتبعة على المستوى الدولي في رصد انتهاكات حقوق الانسان ويشمل برنامج الورشة عدة محاور من بينها، على الخصوص، «تقنيات الرصد والتتبع» و «تقنيات إنجاز التقارير» و «الآليات الحمائية الدولية» ومحاور أخرى.

يشار إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة تطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على مستوى نفوذها الترابي، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المحليين المعنيين وتتشكل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، بالإضافة إلى رئيسها، من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، وأعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق الإنسان على مستوى الجهة، والهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحافيين المهنيين وشخصيات فاعلة في مجال حقوق الإنسان.

أخبار الصباح

4353/1

■ انتهاكات

وجه رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، بمجلس المستشارين، رسالة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمطالبته بالدخول على الخط في قضية «التحري في ادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان، في سياق محاربة زراعة القنب الهندي» بالريف. وقال بنشماش في رسالته إلى اليزمي، إن هناك شهادات موثقة بالصوت والصورة بشأن وجود انتهاكات، ممثلة في اقتحام المنازل والاستيلاء على الممتلكات وتعنيف أسر المزارعين.

■ باتنة

المغرب يحذر الامم المتحدة من اي مقاربات تبتعد عن المسار الذي تأخذه تسوية نزاع الصحراء الغربية

الرباط ـ 'القدس العربي' وحذر المغرب منظمة الامم المتحدة من اي مقاربات تبتعد عن المسار الذي تأخذه تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد تقرير قدمه الامين العام للمنظمة الاسبوع الماضي تحدث فيه عن مراقبة حقوق الانسان بالمنطقة المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو.

ودعا العاهل المغربي الملك محمد السادس الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بان كي مون، إلى ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض كما تم تحديدها من طرف مجلس الأمن، والحفاظ على الإطار والآليات الحالية لانخراط منظمة الأمم المتحدة'.

وأثار الملك المغربي، في مكالمة هاتفية أجراها السبت الماضي مع الأمين العام، ضرورة 'تجنب المقاربات المنحازة، والخيارات المحفوفة بالمخاطر'، مبرزا أن 'أي ابتعاد عن هذا النهج سيكون بمثابة إجهاز على المسلسل الجاري، ويتضمن مخاطر بالنسبة لمجمل انخراط الأمم المتحدة في هذا الملف'.

وقال بلاغ للديوان الملكي المغربي 'ان الاتصال الهاتفي بين العاهل المغربي والأمين العام للأمم المتحدة تطرق إلى آخر التطورات والاستحقاقات الجارية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية'.

واضاف ان الملك محمد السادس جدد الالتزام الثابت والتعاون البناء لبلاده، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية.

وأورد بلاغ الديوان الملكي أن المكالمة الهاتفية بين الطرفين تناولت 'العمل الدؤوب والمبادرات المحمودة للملك محمد السادس من أجل استقرار وتنمية القارة الأفريقية'.

ودعا بان كي مون في تقريره السنوي الذي قدمه إلى مجلس الأمن، مساء الخميس الماضي، إلى ضرورة مراقبة مسألة احترام حقوق الإنسان بشكل 'دائم ومستقل وغير منحاز' سواء في الصحراء أو في مخيمات اللاجئين تندوف، حيث التجمع الرئيسي لجبهة البوليساريو والى مراقبة استغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة موصيا بتمديد بعثة 'المينورسو' إلى الصحراء لمدة سنة أخرى، مع تعزيزها بـ15 مراقبا إضافيا.

ومن المقرر ان يعرض بان كي مون يوم الخميس 17 نيسان/ ابريل الجاري تقريره رسميا على مجلس الامن الدولي في افتتاح الدورة السنوية للمجلس حول نزاع الصحراء.

ويعتبر تقرير بن كي مون مرجعية للقرار الذي يصدره المجلس في ختام دورته، وشكلت الفقرات التي تضمنها التقرير حول حقوق الانسان والثروات الطبيعية قلقا بالمغرب لانه يعتبر تضمين القرار الجديد هذه الفقرات مسا بسيادته على المنطقة التي استردها من اسبانيا 1976 وتشكيكا في الياته ومؤسساته الوطنية في مراقبة حقوق الانسان واتهامات مبطنة بانتهاكات ترتكب بالمنطقة، رغم اعتراف منظمات تابعة للامم المتحدة بالتقدم الذي عرفه المغرب بهذا المجال واشادت بالاصلاحات التي تعرفها البلاد منذ عدة سنوات.

ولم يحدد با كي مون بتقريره طبيعة الالية التي تحدث عنها والجهات التي ستتولاها، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اقترحت السنة الماضية تكليف قوات الامم المتحدة بالمنطقة (المينورسو) بهذه المهمة وهو ما رفضه المغرب.

وطالبت منظمة العفو الدولية يوم الخميس الماضي مجلس الأمن بتوسيع مهام المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان بشكل مستمر و دائم، وقالت انه ومنذ تجديد ولاية البعثة في العام الماضي واصلت السلطات المغربية فرض قيود على حرية التعبير و الاحتجاجات السلمية و نشاط المجتمع المدني في الصحراء المتنازع عليها.

http://www.alquds.co.uk/?p=156270

وقالت المنظمة التي يوجد مقرها بلندن ان 'تمديد ولاية قوة حفظ السلام الأممية بالصحراء الغربية لتشمل حقوق الإنسان من شأنه أن يسلط ضوء مطلوب بإلحاح على انتهاكات وتجاوزات كانت ستقع دون تقرير وإجراء تحقيق مستقل ونزيه في مزاعم متنازع عليها حول انتهاكات حقوق الإنسان'.

وفي اطار تحركه قبل بدء مجلس الامن دورته وقبل تقديم بان كي مون تقريره، عرض وفد من المؤسسات الرسمية المغربية المعنية بحقوق الانسان يزور نيويورك لاعضاء مجلس الامن الدولي اهم الاصلاحات التي عرفها المغرب في ميدان حقوق الانسان.

وأبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان، المحجوب الهيبة، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، يوم الجمعة 11 نيسان/ ابريل، أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي، بحضور رئيسة المجلس، سفيرة نيجيريا لدى الأمم المتحدة، الإصلاحات التي قام بها المغرب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والانجازات الملموسة التي تم تحقيقها لتعزيز الديمقراطية وسيادة دولة القانون.

وأكد الهيبة واليزمي، على أهمية المبادرات الوطنية الأخيرة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى تفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وأشار المسؤولان المغربيان إلى إصلاح القضاء العسكري وإلى قرار الحكومة التفاعل بسرعة وفعالية مع الشكاوى والمقترحات المقدمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدما لمحة حول تفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع التركيز على ثلاث آليات وهي هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والزيارات المنظمة للمساطر الخاصة.

الا ان جبهة البوليساريو تتحدث عن 'الوضع المتدهور بالصحراء وتقول ان جهود الحل السلمي، العادل والدائم للنزاع الصحراء الغربية مهددة باستمرار من خلال الانتهاكات التي تقوم بها السلطات المغربية.

وقالت مصادر الجبهة ان امينها العام محمد عبد العزيز بعث السبت رسالة للامين العام للامم التحدة ودعاه حمل المجتمع الدولي 'مسؤولياته في حماية الصحراويين' وضرورة إيجاد آلية دولية تضمن حماية حقوق الإنسان ومراقبتها والتقرير عنها و'اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف نهب الثروات الطبيعية الصحراوية وتفكيك الجدار المغربي الفاصل وإطلاق سراح جميع المعتقلين الصحراويين'.

من جهة اخرى رفضت اسبانيا، المستعمر السابق للصحراء، تحديد موقفها من توسيع صلاحيات قوات المينورسو الا ان رئيس دبلوماسيتها تحدث بلغة تقترب من موقف جبهة البوليساريو وهو موقف لن يلقى ارتياحا بالرباط.

وقال وزير الخارجية الاسباني خوسي مانويل غارسيا مارغايو مارفي ان بلاده تنتظر الاطلاع رسميا على التقرير الذي يصدره الأمين العام للأمم المتحدة على ضوء العناصر التي قدمها مبعوثه الشخصي للصحراء حتى يصدر موقفه من توسيع مهمة بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية الى حماية حقوق الانسان.

وقال مارغاليو مارفي على هامش المنتدى الاقتصادي الجزائري الاسباني اول امس السبت ان مشكل الصحراء الغربية 'مسألة تصفية استعمار يتعين حلها في إطار الأمم المتحدة وعبر مفاوضات بين الطرفين'.

والي العيون الساقية الحمراء بوجدور في اول خروج اعلامي: حقوق الانسان الاساس في تقدم كل المجتمعات

في أول خروج إعلامي لوالي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، خص يحضيه بوشعاب قناة العيون بتصريح على هامش افتتاحه لدورة تكوينية في مجال الرصد و التوثيق تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان و التي ستستمر ل 5 أيام من 14 إلى 18 أبريل الجاري بالعيون.

بوشعاب أكد أن حقوق الإنسان التي تعد أساس تقدم الأمم لا يجب استغلالها لأهداف مخالفة لجوهر قيمها، و أشار إلى الوضع المريح الذي تحظى به المملكة المغربية بشهادة الجميع في مجال حقوق الإنسان، وذلك بفضل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي حظي بإشادة أممية.

http://www.goud.ma/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_a44150.html

Partis politiques

Légalisation du cannabis : le PAM saisit le CNDH

Le Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM) veut relancer le débat sur la légalisation du cannabis à des fins thérapeutiques. Après une réunion avec les cultivateurs de Chefchaouen le 5 avril dernier, le parti souhaite que le CNDH mène des enquêtes sur les abus dont ils seraient victimes.

15303/16

Le Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM) semble déterminé plus que jamais à relancer le débat sur la légalisation de la culture cannabis. En effet, après une réunion, la première du genre, avec 2 000 cultivateurs de cannabis de la région de Bab Berred, dans la province de Chefchaouen, le parti se prépare à déposer une proposition de loi au Parlement portant sur la légalisation de la culture du cannabis à des fins thérapeutiques.

L'initiative du parti ne s'arrête pas là. Hakim Benchemmach, président du conseil national du PAM et président de son groupe parlementaire à la Chambre des conseillers, demande une réunion d'urgence de la commission de l'intérieur, des régions et des collectivités locales en présence du ministre de l'Intérieur. Lors de cette réunion, les conseillers du PAM comptent exposer les différents problèmes que vivent les habitants de la région de Chefchaouen, poursuivis dans des affaires liées à cette forme d'agriculture.

Mieux encore, le Parti authenticité et modernité a saisi le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Une lettre a été adressée au président de cette institution, Driss El Yazami, l'invitant à constituer une commission d'enquête sur les abus dont les agriculteurs seraient victimes. La lettre souhaite même des auditions pour recueillir les témoignages des habitants concernés par ce problème.

Selon les statistiques avancées par les responsables du PAM, quelque 48 000 cultivateurs seraient actuellement poursuivis dans des affaires relatives à la culture du cannabis. Lors de la réunion organisée le 5 avril à Bab Berred, M. Benchemmach avait souligné qu'«il était temps de briser tous les tabous autour de cette plante aux vertus médicales et thérapeutiques prouvés scientifiquement». Le responsable partisan a profité de cette occasion pour tirer la sonnette d'alarme sur la situation difficile que vivent les cultivateurs et leurs familles, condamnés à vivre dans la peur et la clandestinité.

> *Quelque 48 000 cultivateurs seraient actuellement poursuivis dans des affaires relatives à la culture du cannabis.*

Cette situation inadmissible, toujours selon Benchemmach, a fait de la région une «grande prison à ciel ouvert». En tentant de rassurer les cultivateurs du cannabis, M. Benchemmach leur a affirmé que «Le temps de la "hogra" est révolu» en annonçant que son parti se penchait actuellement sur la préparation d'une proposition de loi qui serait présentée au Parlement et qui permettrait d'amnistier les cultivateurs de la région. Le conseiller de l'opposition a souligné que son parti se penchait aussi sur la préparation d'une proposition de loi visant la modification du Code pénal pour limiter les possibilités de détention préventive dont souffrent particulièrement les agriculteurs de la région. Pour rappel, le Parti authenticité et modernité (PAM) n'est pas seul dans son combat pour la légalisation du cannabis à des fins thérapeutiques, le Parti de l'Istiqlal fait aussi partie des promoteurs de cette «cause» avec une proposition de loi déposée à fin 2013. ■

Ayoub Lahrache

SAHARA: LA VOIE ROYALE

Le roi Mohammed VI serait attendu au cours de cette semaine à Dakhla, deuxième grande ville du Sahara marocain. Cela intervient au moment où le Conseil de sécurité de l'ONU s'apprête à entamer les discussions autour de la prorogation du mandat de la Minurso.

Le Palais veut montrer encore une fois que c'est lui le maître à bord quand il s'agit de la gestion du dossier du Sahara. C'est la conclusion à laquelle aboutit le quotidien Akhbar Al Yaoum, dans son édition du 15 avril, en évoquant un prochain déplacement du roi au Sahara et plus précisément à Dakhla. Une visite inédite depuis celle entamée dans la région en 2010. "Le déplacement du souverain à Dakhla intervient quelques jours après sa conversation téléphonique avec le secrétaire général de l'ONU pour lui signifier son mécontentement quant à la teneur du dernier rapport de la Minurso laissant prévoir une remise en cause des constantes qui ont toujours fondé la position onusienne quant à la gestion de ce dossier", relève la publication. "Par cet appel téléphonique, le roi Mohammed VI voulait anticiper toute initiative du genre de celle des Etats-Unis qui avaient proposé, l'année dernière, l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'homme dans les villes du Sahara", explique le journal.

Annass réserve son éditorial au dossier du Sahara. "De l'avis même des USA qui avaient fait une proposition hostile au Maroc, l'année dernière, le royaume mène des réformes inédites dans la région. Plus que cela, le royaume, malgré une cadence qu'il faudra accélérer, avance sur le dossier des droits de l'homme. L'un des principaux indicateurs reste le chantier de la réforme de la justice et la tendance à éviter les tribunaux militaires aux civils. Sans parler de la grande ouverture, de manière volontaire, sur les organismes onusiens spécialisés et l'extension des antennes régionales du CNDH aux principales villes du Sahara", écrit l'éditorialiste du quotidien.

Saisir l'instant historique

Rabat a choisi de passer à l'action au moment opportun : entre la présentation du rapport de Ban ki moon, les discussions autour dudit rapport et le vote final qui ne manquera pas de donner raison au Maroc. Il est aussi question de laisser assez de temps aux divers acteurs internationaux, intéressés par le dossier, pour mûrir leurs positions et, surtout, réfléchir aux lourdes conséquences que cela aurait d'imposer des issues qui pourraient pousser le Maroc à une "radicalisation" qui ne ferait nullement avancer le dossier du Sahara. Il est plus que temps de rendre justice au royaume. Du moins pour les gigantesques efforts qu'il a fournis ces dernières années pour faire avancer un processus qui s'éternise. Quant à lui imposer des solutions improbables et portant atteinte à son intégrité territoriale et ses choix démocratiques et pacifistes, ce serait ouvrir une nouvelle porte, une de trop, sur l'inconnu.

http://le360.ma/fr/politique/sahara-la-voie-royale-13165

Parlement: Le Maroc et l'OTAN se penchent sur la démocratie et la sécurité du royaume

Le parlement marocain abrite du 14 au 17 courant à Rabat et Casablanca la réunion conjointe de deux commissions sectorielles sur "La gouvernance démocratique" et "La transition et le développement" de l'Assemblée parlementaire de l'organisation Transatlantique nord (OTAN).

Parlement: Le Maroc et l'OTAN se penchent sur la démocratie et la sécurité du royaume
Au programme de ces réunions qui s'inscrivent dans le cadre du statut de partenaire méditerranéen dont jouit le parlement marocain auprès de l'Assemblée parlementaire de l'OTAN, figurent notamment des rencontres avec des responsables et députés marocains, a indiqué un communiqué de la Chambre des conseillers.

Des rencontres avec les secrétaires généraux du ministère de l'Intérieur et du Conseil national des droits de l'homme, le conseiller du Wali Bank Al Maghrib, des responsables locaux de la ville de Casablanca ainsi que la présidente de l'Union générale des entreprises du Maroc figurent aussi au programme. Deux conférences thématiques seront également organisées dans le cadre de la réunion conjointe, la première (14 avril) sera consacrée à la transition politique et démocratique dans l'Afrique du nord et le soutien à la démocratie au Maroc alors que la deuxème (15 avril) portera sur les défis sécuritaires au Sahel outre un colloque sur les droits des femmes qui aura lieu à Casablanca.

http://www.marance.info/Parlement-Le-Maroc-et-l-OTAN-se-penchent-sur-la-democratie-et-la-securite-du-royaume_a2770.html

Maroc-régions-actualité

- Quelque 250 femmes ont bénéficié de la campagne de sensibilisation et de dépistage précoce du cancer du sein et du col de l'utérus, organisée dernièrement à Essaouira.

Parmi les bénéficiaires, 132 ont été soumises à un dépistage précoce du cancer du sein, 83 ont subi un dépistage du cancer du col de l'utérus, alors que 35 ont reçu des médicaments pour maladies sexuellement transmissibles, indique un communiqué de l'association des infirmiers d'Essaouira, initiatrice de cette campagne.

Cette campagne, organisée au centre de santé urbain la Lagune, en partenariat avec la délégation provinciale de la Santé et l'association Association Momarrid Electronique, constitue la première étape d'un plan d'action étalé sur toute l'année et qui touchera dans l'avenir la population rurale et enclavée dans la province, à raison d'une campagne par mois.

Selon les organisateurs, la population ciblée par cette campagne est les femmes âgées de 30 à 50 ans pour le dépistage du cancer du col de l'utérus et de 50 à 70 ans pour le dépistage du cancer du sein, ainsi que les cas d'antécédent familial.

Ce plan d'action, qui a pour objectif de contribuer au rapprochement de ce service médical des populations, est axé sur le dépistage et la sensibilisation sur les facteurs de risque et sur l'importance du mode de vie sein et de l'activité physique comme moyens de prévention, souligne-t-on. o-o-o-o-o-o.

Laâyoune - "L'information au service de l'éducation et l'enseignement" est le thème de la première édition du festival provincial du court-métrage scolaire de Laâyoune, organisée les 11 et 12 avril.

http://www.medias24.com/map/map-1119-Maroc-reacutegions-actualiteacute.html

Initié par le club audio-visuel dans le lycée qualifiant Attanmia, en partenariat avec le Cercle de la presse à Laâyoune, ce festival a pour objectif de promouvoir le recours aux moyens d'information et de communication au sein du système éducatif et à encourager l'esprit de concurrence et de créativité parmi les jeunes.

Le programme de ce festival comprenait la projection de 35 courts-métrages, en plus de l'organisation de conférences, d'ateliers et d'un concours du meilleur court-métrage pédagogique. 0-0-0-0-0-0.

- Une enveloppe de 6.203.632 DH sera allouée pour le financement de 55 projets dans la province de Laâyoune, dans le cadre du programme horizontal de l'INDH, au titre de l'année 2014.

Ces projets, approuvés dernièrement par le comité provincial de l'INDH à Laâyoune, bénéficieront à quelque 1.199 personnes, dont 296 femmes, visent à appuyer les activités génératrices de revenus, à faciliter l'accès aux prestations sociales et à promouvoir l'animation sociale et culturelle.

Ainsi, 22 projets relevant du secteur du commerce et de l'industrie ont été approuvés, pour un investissement de 2.049.856 DH, dont 1,441 MDH supportés par l'INDH, alors que le secteur de l'artisanat profite de 11 projets, d'une valeur de 968.928 DH (679.000 de l'INDH).

En ce qui concerne l'animation culturelle, sociale et sportive, ont été approuvés deux projets relatifs à l'éducation nationale (169.739 DH), 12 projets concernant la jeunesse et les sports (1.682.105 DH), ainsi que des projets médicaux, culturels et autres, pour un investissement de 1,333 MDH. 0-0-0-0-0-0.

Guelmim "L'approche des droits de l'Homme" est le thème d'une session de formation organisée, samedi et dimanche derniers à Guelmim, par la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) à TanTan-Guelmim.

Les travaux de cette session, qui vise notamment à renforcer les capacités des acteurs locaux, promouvoir la culture des droits de l'Homme au niveau local, ont porté sur le cadre référentiel des droits de l'Homme et la notion de l'approche des droits de l'Homme comme cadre à prendre en compte dans l'élaboration des projets de développement.

Dans ce sens, les 40 bénéficiaires de cette session, représentant les associations s'activant dans la province de Guelmim, ont abordé des sujets différents relatifs, notamment, à l'enfant, le handicap, l'environnement et la femme.

Dans une déclaration à la MAP, Abdellah Baddou, membre du CRDH TanTan-Guelmim et encadrant de cette session de formation, a souligné que la promotion et la protection des droits de l'Homme passe par son assimilation, sa maîtrise et sa concrétisation dans la pratique quotidienne, mettant l'accent sur l'importance de la détermination des responsabilités et engagements de toutes les parties concernées. RA---BR/TRA. BR.

Sahara: HRW veut que la Minurso surveille les droits humains

Sahara Marocain : Le recadrage de Ban Ki-moon par le Roi Mohamed VI

Le roi Mohammed VI a téléphoné au secrétaire général de l'ONU, a indiqué, hier, un communiqué du cabinet royal relayé par la MAP. Une conversation survenue au lendemain de la présentation, devant les membres du Conseil de sécurité, du rapport de Ban Ki-moon sur le Sahara occidental, dans lequel le diplomate Sud-coréen a souligné que l'objectif des différentes délégations des Nations-Unies qui ont visité le territoire sous contrôle du Maroc est l'instauration d'un « mécanisme de surveillance des droits humains soutenu, indépendant et impartial ».

Le Roi mohammed VI, dont l'entretient avec Ban Ki-moon a été rapporté par l'agence MAP, a tenu à procéder à une mise au point par rapport à des glissements relevés dans le dernier rapport du secrétaire onusien le Sahara.

L'entretien a été occasion "d'attirer l'attention sur les dérapages éventuels qui pourraient être fatals pour le processus et compromettre les efforts des Nations Unies dans la recherche d'une solution politique mutuellement acceptable au différend régional sur le Sahara".

Véhément, le Roi a signifié à Ban Ki-moon que dans son papier sur le Sahara, les efforts du Maroc sont incompréhensiblement dilués et la responsabilité des autorités Algériennes dans le pourissement de ce dossier, pourtant largement reconnue, n'est point évoquée.

Le Roi, en fin, a indiqué que le rapport du Secrétaire général de l'ONU sur le Sahara peut être considéré important, mais que la résolution du Conseil de Sécurité est encore plus importante.

En revanche dans les camps de Tindouf, l'Algérie n'autorisera jamais une mission de l'ONU à effectuer un contrôle de ce genre. Jusqu'à présent, le pays voisin a même refusé Sachant d'opérer un recensement de la population des camps, en dépit des deux dernières résolutions du Conseil de sécurité adoptées en 2012 et 2013.

« Eviter les approches partiales »

Apparemment, le monarque ne partage pas certaines recommandations du rapport de Ban Ki-moon, notamment l'ultimatum d'une année accordé aux deux parties du conflit pour réaliser des progrès. Dans le cas contraire, le secrétaire général de l'ONU a estimé que les membres du Conseil de sécurité devraient procéder à une « révision totale du cadre du processus des négociations », initié depuis 2007 par le premier round des négociations à Manhasset aux Etats-Unis.

http://www.diasporasaharaoui.com/2014/04/sahara-marocain-le-recadrage-de-ban-ki.html

Anticipant une telle perspective, le roi Mohammed VI « a attiré l'attention du Secrétaire Général sur l'impératif de préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils sont définis par le Conseil de sécurité, de sauvegarder le cadre et les modalités actuels de l'implication de l'ONU et d'éviter les approches partiales, et les options périlleuses », souligne le texte du cabinet royal. « Tout écart de cette voie serait fatal pour le processus en cours et porteur de danger pour toute l'implication de l'ONU dans le dossier » a-t-il averti.

El Yazami et El Hiba à New York

Tirant les leçons de l'incident de 2013 au Conseil de sécurité, le Maroc officiel a pris les choses en main, ne laissant pas au Polisario et l'Algérie l'initiative et à lui la réaction. A cet effet, Rabat, dans une nouvelle approche, a dépêché à New York, le président du CNDH, Driss El Yazami et le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

Les deux hommes ont tenu une réunion avec les représentants des Quinze. Au cours de cette rencontre, ils ont informé leurs interlocuteurs des mesures prises par le royaume pour un meilleur respect des droits de l'Homme au Sahara occidental.